التغيرات في الوطن العربي
وآثارها الاقتصادية والمالية

د. حمد الحساوي(*)

(*) الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت.

مقـــدمـــة :

يمر العالم العربي منذ حوالي 3 سنوات بتغيرات عنيفة على عدة أصعدة، ترتب عليها قدرٌ هائلٌ من الاضطرابات التي طالت جميع الدول العربية، سواء تلك التي حدث فيها ما يسمى بالربيع العربي، أو باقي الدول الأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد أدت التغيرات إلى إحداث آثار اقتصادية وسياسة واجتماعية عديدة، لم يتم تقييمها بشكل كامل حتى اليوم، ولا شك بأن آثار تلك التغيرات سوف تمتد لعقودٍ طويلةٍ قادمةٍ في المستقبل، خصوصاً وأن التجربة تشير إلى أن عودة الاستقرار إلى المنطقة مسألة قد تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتحقق.

ولا شك في أن تقييم الآثار المترتبة على التغيرات التي حدثت في الوطن العربي، سوف تسهم بشكل كبير في مساعدة صانع السياسة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، على رسم الخطط والبرامج المناسبة لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه الدول، وهي مهمة يبدو أنها لن تكون سهلة.

وتهدف الورقة إلى تحليل دور العوامل الاقتصادية في الاضطرابات السياسية في المنطقة، بصفة خاصة بالنسبة لسوء توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وتواضع مستويات الدخول الحقيقية وزيادة معدلات التضخم، وإهمال الشباب وصغار السن، وبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في المنطقة، وتدهور مستوى الخدمات العام، ثم تحاول الورقة تحليل التكلفة الاقتصادية على دول الربيع العربي بأشكالها المختلفة، والتكلفة الاقتصادية المباشرة للربيع العربي على اقتصادات دول الخليج، فضلاً عن استعراض الاتجاهات المستقبلية للاضرابات السياسة في دول الربيع العربي.

أولاً: دور العوامل الاقتصادية في الاضطرابات السياسية في المنطقة

ربما تكون العوامل السياسية قد لعبت دوراً في قيام ما يسمى بثورات الربيع العربي، لكن ما من شك في أن العامل الرئيس أمام انطلاق هذه الثورات كان العامل الاقتصادي، وتدهور الأوضاع المعيشية لقطاعات عريضة من السكان. المثير للانتباه هو أن البيانات الرسمية حول المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول كانت تسير على ما يبدو على نحو مرض.

1 – سوء توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين الفئات المختلفة

لم ينعكس هذا النمو على الفئات المتوسطة والمنخفضة الدخول، بل مال نصيب هذه الفئات في الدخل والثروة إلى التراجع، وهو ما أدى إلى اختفاء الطبقة المتوسطة تقريباً، واتساع الطبقة المنخفضة الدخول مع ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع القوة الشرائية للدخول، في الوقت الذي لم تستطع حكومات تلك الدول تعويض الطبقة المتوسطة ومنخفضة الدخول في مقابل تراجع القوة الشرائية لها، وهو ما أدى إلى اتساع الهوة بين الطبقات وولَّد قدراً كبيراً من الحقد الطبقي، وقد ساعد على تعميق هذه الهوة جمود نظام المرتبات في هذه الدول، وافتقاده الى المرونة اللازمة لتعويض العاملين في القطاعات المختلفة عن تراجع القوة الشرائية لدخولهم، في الوقت الذي شعر فيه قطاع كبير من الناس بعدم الأمان الاقتصادي.

يوضح الجدول رقم (1) تطورات معدل النمو الحقيقي في دول الربيع العربي، والمقصود بدول الربيع العربي هنا هي الدول التي تغيرت فيها نظم الحكم بسبب الاضطرابات التي وقعت في هذه الدول، والتي تشمل مصر وليبيا وتونس واليمن، فضلا عن سوريا. ووفقا للجدول يلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي كانت مرتفعة، مقارنة بأداء دول العالم النامي الأخرى في العالم، ففي مصر تجاوز معدل النمو الحقيقي في عامي 2007 – 2008 نسبة 7 %، وفي المتوسط بلغ معدل النمو خلال الست

سنوات السابقة على ثورة يناير 5.9 %، وعلى الرغم من أن النمو في ليبيا يرتبط باتجاهات السوق العالمي للنفط الخام، فإن متوسط معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2005–2010 بلغ 5.3 %، وفي تونس مالت معدلات النمو الحقيقي نحو التراجع في السنوات الأخيرة التي سبقت الاضطرابات السياسية، فإن معدل النمو الحقيقي بلغ في المتوسط 4.4 % خلال تلك الفترة، بينما كانت البيانات تشير إلى أن النمو الحقيقي في اليمن يميل نحو التزايد، وفي المتوسط بلغ 4.6 %، بينما كان معدل النمو في سوريا أكثر استقراراً نسبياً من باقي الدول وبلغ في المتوسط 5.7 %.

جدول (1)

معدلات نمو الناتج الحقيقي (%)

السنة	مصر	ليبيا	تونس	اليمن	سوريا
2005	4.5	11.9	4.0	5.6	6.9
2006	6.8	6.5	5.7	3.2	6.2
2007	7.1	6.4	6.3	3.3	5.0
2008	7.2	2.7	4.5	3.6	5.7
2009	4.7	-0.8	3.1	3.9	4.5
2010	5.1	5.0	2.9	7.7	5.9
المتوسط	5.9	5.3	4.4	4.6	5.7

المصدر: IMF World Economic Outlook Data Base

لم يكن الأداء الاقتصادي الكلي في اقتصادات الربيع العربي كما هو واضح ضعيفاً، فقد كانت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة، ولكن المشكلة الأساسية هي أن هذا النمو لم تصل ثماره إلى منخفضي الدخول، وإنما توجهت ثمار النمو بشكل أساسي نحو الصفوة، مما أدى إلى حالة من تركز الثروات وانحراف توزيع الثروة لصالح فئات الدخل المرتفع، في الوقت الذي تراجع فيه نصيب الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخول.

في المقابل انصب الاهتمام بشكلٍ أساسي بأصحاب النفوذ والثروة، والذين مثلوا الصفوة في تلك المجتمعات، كانت قرارات تخصيص الموارد، تتم حالياً لتحقيق مصالح الصفوة، أكثر من كونها توجه لصالح الفئات العريضة من الناس، وتشير التقارير إلى اتجاه الثروة للتركز في يد نسبة صغيرة من السكان، بما يعكس سوء توزيع واضح للثروة والدخول. هذه الفوارق المتسعة في هياكل الدخول والثروة مثلت الوقود اللازم لانطلاق الاضطرابات الشعبية واسعة النطاق في الدول العربية.

2 – تواضع مستويات الدخول وارتفاع معدلات التضخم

يُعبِّر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الدخل الفردي في المتوسط، غير أن هذا المتوسط لا شك، يخفي فروقات كبيرة بين الفئات الدخلية المختلفة، وباعتباره متوسطاً فإنه يعاني من عيوب المتوسط كأحد مقاييس النزعة المركزية. يوضح الجدول رقم (2) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار، ومن الجدول يتضح أنه باستثناء ليبيا، الدولة النفطية الوحيدة في دول الربيع العربي، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج يعدُّ منخفضاً نسبياً، حيث يمثل حوالي 1000 دولار سنويا في اليمن، وحوالي 2000 دولار سنوياً في مصر وسوريا، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد في تونس حوالي 5000 دولار سنوياً في المتوسط، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل في ليبيا مستويات متوسطة عند 10.8 آلاف دولار.

في ظل هذه المستويات المتواضعة لنصيب الفرد من الدخل، وجد الكثير من مواطني هذه الدول صعوبة في تدبير احتياجاتهم المعيشية الأساسية، خصوصا في ظل تراجع دور الدولة في دعم السلع والخدمات الأساسية وتواضع مستويات الخدمات العامة.

جدول (2)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

(بالدولار الأمريكي سنويا)

السنة	مصر	ليبيا	تونس	اليمن	سوريا
2005	1,283	8,204	4,175	798	1,362
2006	1,506	9,328	4,518	882	1,510
2007	1,771	11,239	4,878	971	1,726
2008	2,160	14,186	5,354	1,171	2,016
2009	2,453	10,071	5,640	1,061	2,557
2010	2,776	11,729	6,011	1,272	2,557
المتوسط	1,991	10,793	5,096	1,026	1,955

المصدر: IMF World Economic Outlook Data Base

في مقابل تواضع مستويات دخول الأفراد بشكل عام، اتسمت دول الربيع العربي بارتفاع معدلات التضخم، ويوضح الجدول رقم (3) أن معدلات التضخم تختلف بشكل عام في المتوسط بين دول الربيع العربي، حيث ترتفع هذه المعدلات بشكل واضح في مصر (10.6 %) واليمن (10.4 %)، وسوريا (7.4 %)، بينما كانت معدلات التضخم منخفضة بشكل عام في المتوسط في ليبيا (4.3 %) وتونس (3.7 %)، ومع انخفاض مستويات الدخل الفردي كما هو واضح من الجدول السابق، فإن ارتفاع معدل التضخم على هذا النحو يعني تراجع مستويات معيشة الأفراد بشكل كبير بصفة خاصة الفئات متوسطة ومنخفضة الدخول، وهذا الأمر يُشْعِر عموم السكان بعدم الأمان الاقتصادي مع تراجع الدعم الذي تقدمه الدولة للمواطن، وانتشار دعاوى تحرير الاقتصاد وترك الحرية لقوى العرض والطلب في تحديد الأسعار في الأسواق، بينما تتسم الدخول للفئات المتوسطة والمنخفضة بالجمود النسبي.

جدول (3)

معدل التضخم (%)

السنة	مصر	ليبيا	تونس	اليمن	سوريا
2005	8.8	2.7	2.0	9.9	4.4
2006	4.2	1.5	4.2	10.8	7.2
2007	11.0	6.2	3.4	7.9	10.4
2008	11.7	10.4	4.9	19.0	4.7
2009	16.2	2.4	3.5	3.7	15.2
2010	11.7	2.5	4.4	11.2	2.8
المتوسط	10.6	4.3	3.7	10.4	7.4

المصدر: IMF World Economic Outlook Data Base

3 – إهمال الشباب وصغار السن

تتسم الدول العربية باتساع قاعدة هياكلها السكانية، وتركز السكان في الفئات صغيرة السن، وهو ما يعكس ارتفاع أعداد من يدخلون سوق العمل من العمال الجدد سنوياً، في مقابل هذا النمو في أعداد الداخلين الجدد سنوياً الى سوق العمل لم يحرص صنَّاع السياسة الاقتصادية في هذه الدول على خلق الأعداد المناسبة والكافية من الوظائف في أسواق العمل بحيث يمكن استيعاب هؤلاء العمال الجدد، وبمرور الوقت ترتفع أعداد العاطلين عن العمل من الشباب، وفي ظل غياب فرص الحصول على فرصة عمل في توقيت مناسب، لم يجد الشباب سوى الانتظار اعتماداً على ما يقدمه أولياء الأمور من دعم مادي، في ظل عدم وجود أي قوانين تعطي لهؤلاء الحق في الحصول على بدل للبطالة، في الوقت الذي مثَّل فيه خيار الهجرة الى الخارج خياراً أمثل لعدد كبير منهم.

في ظل هذا المناخ ترتفع درجات الإحباط بين الشباب والذين قامت على عاتقهم حركات الربيع العربي عند انطلاقها. فمن تونس حيث اضطر أحد الشباب الباحثين

عن العمل إلى إشعال النار في جسده احتجاجاً على منعه من العمل كبائع للخضروات لأنه لم يحصل على ترخيص، وقد كانت دول الربيع العربي قد أرخت تلك القيود على الشباب من الخريجين الجدد كي تسمح له بأن يعملوا في سوق العمل غير الرسمي ليحصلوا على وظائف هناك بعيداً عن القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص الرسمي، بعد أن بدا أن قدرة تلك الاقتصادات على خلق الوظائف تقل بشكل واضح عن أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل. في مثل هذه الظروف يلعب القطاع غير المنظم الدور الأهم في استيعاب العمال الجدد، والذين يمارسون أعمالا هامشية في الاقتصاد غير الرسمي.

يُنظر إلى البطالة على أنها أم الشرور قاطبة، وعندما تميل معدلات البطالة في مجتمع ما نحو الارتفاع، فإنها تسبِّب ضغوطاً شديدةً وتنتشر عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولذلك تحرص دول العالم على مكافحة البطالة لرفع مستوى معيشة السكان من جانب، وتجنيب الاقتصاد الوطني المخاطر المختلفة التي تصاحب ارتفاع معدلات البطالة.

عندما يتم تضييق الفرص أمام الشباب الجدد في الاقتصاد غير الرسمي فإن منافذ الرزق أمام هؤلاء يتم سدها، وفي ظل هذه الظروف إما أن تخفف الحكومة القيود على القطاع غير الرسمي، أو أن تعمل على فتح وظائف كافية في القطاع الرسمي. وإما أنها لا تسمح بهذا ولا ذاك فمن الطبيعي أن يكون الوضع قابلاً للانفجار في أي لحظة، وهذا ما حدث في دول الربيع العربي، حيث تتابعت الأحداث على النحو المعروف بأثر الدومينو.

اتسمت دول الربيع العربي، كما هو موضح في الجدول رقم (4) بارتفاع معدلات البطالة على نحو واضح في المتوسط، وكان أعلاها في تونس (12.7 %)، ثم مصر (9.8 %) وسوريا (9.3 %). هذه المعدلات للبطالة تخفي معدلات البطالة بين الشباب والتي ترتفع في دول الربيع العربي بشكل كبير عن معدل البطالة العام، والتي تصل في بعض الأحيان الى ما يزيد عن 30 % بين الشباب.

جدول (4)

معدل البطالة (%)

السنة	مصر	ليبيا	تونس	اليمن	سوريا
2005	11.5	غ.م.	12.8	غ.م.	12.3
2006	10.9	غ.م.	12.5	غ.م.	8.1
2007	9.2	غ.م.	12.4	غ.م.	8.2
2008	8.7	غ.م.	12.4	غ.م.	8.4
2009	9.4	غ.م.	13.3	غ.م.	10.9
2010	9.2	غ.م.	13.0	غ.م.	8.1
المتوسط	9.8	غ.م.	12.7	غ.م.	9.3

المصدر: IMF World Economic Outlook Data Base

شكلت أعداد العاطلين المرتفعة في دول الربيع العربي وقود الثورة، وعلى هذه القواعد العريضة من الشباب العاطل انطلقت التظاهرات ضد نظم الحكم لعجزها عن التعامل مع مشكلتهم الأولى، والتي تتمثل في عدم القدرة على الحصول على فرصة عمل، خصوصا في مقتبل العمر.

مع تصاعد معدلات البطالة لم تحاول دول الربيع العربي البحث عن حلول لها برفع قدرة اقتصاداتها الوطنية على فتح وظائف تتماشى مع أعاد الداخلين الجدد الى سوق العمل، فارتفعت نسبة البطالة على هذا النحو الكبير خصوصاً في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة أعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل سنوياً.

4 – برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي

اتجهت سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية على الإصلاح المالي في ظل وصفات معيارية لصندوق النقد الدولي، في إطار برامج للإصلاح الاقتصادي لا تناسب طبيعة هذه الدولة أو تركيبة مجتمعاته الدخلية، فانصبت هذه الإصلاحات أساساً على الإسراع في تبني برامج للخصخصة، وتخفيض حجم القطاع العام

في هذه الدول وتحويله إلى القطاع الخاص، وهو ما ترتَّب عليه التخلص من أعدادٍ كبيرةٍ من العاملين في المؤسسات التي تمت خصخصتها دون أن يترتب على عملية الخصخصة اتساع في حجم الوظائف التي يتم فتحها في القطاع الخاص سنويا.

كذلك ارتكزت برامج الإصلاح المالي على التخفيض السريع للدعم وأشكال المساعدات المختلفة التي تقدمها الدولة سواء للأفراد أو لقطاعات الإنتاج المختلفة، بما في ذلك تحميل المقترضين لمعدلات الفائدة السوقية دون أن يقابل ذلك برامج مساندة في إطار شبكة للتأمين الاجتماعي، لتعزيز رفاهية الفئات محدودة الدخل التي أضيرت من برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

5 – تدهور مستوى الخدمات العامة

ترتَّب على تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي صاحب برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في هذه الدول تراجع مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، وعلى رأسها التعليم العام، وكذلك مستويات الرعاية الصحية، والبنى التحتية وغيرها من الخدمات العامة، وأصبح من الواضح أن هناك فارقاً كبيراً بين ما يمكن الوصول إليه من تلك الخدمات والمتاح منها، بصفة خاصة فإن الفوارق بين الطبقات الثرية والطبقات الفقيرة في قدرتها على الوصول الى هذه السلع والخدمات العامة أصبحت كبيرة جداً، وهو ما ولَّد حالة من السخط بين الطبقات محدودة الدخل.

ويوضح الجدول رقم (5) الإنفاق العام في دول الربيع العربي كنسبة من الناتج، ومن الدول يتضح أن الانفاق العام في سوريا قد مثَّل في المتوسط حوالي 27 % فقط من الناتج، يليها تونس بنسبة (30 %)، ثم مصر بنسبة 35.1 %، أما أعلى تلك الدول في نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي فهي اليمن (بنسبة 36.8 %) وليبيا (بنسبة 38.1 %). بشكل عام يلاحظ أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج في هذه الدول تعد منخفضة قياساً إلى حجم السكان المرتفع بها، لذلك من الطبيعي أن تميل الخدمات العامة فيها نحو التدهور، الأمر الذي يسبب شعوراً عاماً بعدم الرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة.

جدول (5)

الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	مصر	ليبيا	تونس	اليمن	سوريا
2005	33.2	29.1	29.3	36.8	31.3
2006	37.8	31.2	29.2	37.4	28.2
2007	35.3	33.7	29.4	40.3	26.3
2008	36.0	40.1	30.5	41.2	25.7
2009	34.6	46.6	30.8	35.2	22.9
2010	33.4	47.7	30.9	30.1	26.7
المتوسط	35.1	38.1	30.0	36.8	26.9

المصدر: IMF World Economic Outlook Data Base

ثانياً: التكلفة الاقتصادية للربيع العربي على دول الربيع العربي

تتعدد التكاليف الاقتصادية التي نتجت عن الاضطرابات السياسية في دول الربيع العربي بصورة كبيرة، ولم تجر حتى اليوم دراسة مكثفة لاحتساب تكلفة الربيع العربي على دول المنطقة، سواء تلك التي قامت فيها تلك الثورات، أو الدول المجاورة لها في المنطقة، وغنيٌّ عن البيان الإشارة إلى أن تكلفة الربيع العربي لا تتمثل في التكلفة المباشرة التي ترتَّبت على عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والتي أخذت صورة انخفاض حجم الانتاج، أو إيرادات الحكومة، أو تدفقات السياحة، أو تراجع البورصات ..إلخ، ولكن أيضاً التكلفة غير المباشرة والتي ترتَّبت على تكلفة برامج التحوُّط التي لجأت إليها بعض الدول بهدف رفع مستويات المرتبات وزيادة الدعم وبرامج خفض مستويات البطالة.. إلخ بهدف إحداث قدر أكبر من الاستقرار الداخلي، لتجنب امتداد موجات الاضطراب السياسي اليها.

- اضطرت دول الربيع العربي إلى زيادة إنفاقها العام لزيادة أجور العاملين في الدولة، وزيادة معاشات المتقاعدين، وتقديم تأمينات اجتماعية إضافية لمواطنيها،

مما أدى الى زيادة الإنفاق العام في وقت تتراجع فيه الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الميزانيات العامة لهذه الدول لعجز مالي كبير.

- خسرت البورصات العربية في دول الربيع العربي، وكذلك في الدول المجاورة عشرات المليارات من الدولارات نتيجة تراجع القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة فيها.
- انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة العربية بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تلت الربيع العربي، وكذلك في الدول المجاورة نظراً لحالة عدم التأكد التي أثرت سلباً على تدفقات تلك الاستثمارات إلى المنطقة ككل.
- انخفضت تدفقات السياحة إلى دول الربيع العربي بسبب حالة الانفلات الأمني التي تلت الربيع العربي وارتفاع مخاطر عدم الاستقرار السياسي.
- انخفضت تحويلات العاملين في الخارج الذين ينتمون إلى هذه الدول بفعل حالة عدم التأكد التي صاحبت الربيع العربي.
- أدت الاضطرابات إلى تراجع الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى هذه الدول، على سبيل المثال لا الحصر انخفضت الاحتياطيات من النقد الأجنبي في مصر الى أقل من النصف، وتراجعت نتيجة لذلك عملات هذه الدول.
- انخفضت صادرات هذه الدول بفعل تأثر عمليات الانتاج نتيجة للاضطرابات السياسية وما صاحبها من عدم استقرار اقتصادي.
- أدت الاضطرابات السياسية في ليبيا إلى عودة ملايين العمال إلى الدول العربية من ليبيا إلى دول الأصل، بصفة خاصة مصر وتونس.

لم يحدث أن تم حصر هذه التكاليف مجتمعة كي يمكن تقييم الأثر الاقتصادي للربيع العربي على الدول التي قام فيها، لكن آخر دراسة تم الكشف عنها لبنك اتش إس بي سي، قدرت خسائر الدول العربية نتيجة للربيع العربي بحوالي 800 مليار دولار

حتى نهاية العام المقبل، وهو رقم ضخم جداً، خسره الاقتصاد العربي مع اندلاع تلك الثورات.

ثالثا: التكلفة الاقتصادية للربيع العربي على دول الخليج

تمثلت هذه التكاليف في التكاليف المباشرة، والتي تمثلت في قيام دول الخليج بمنح مساعدات إلى دول الربيع العربي، والتي تمثلت في:

- المنح المالية التي لا ترد لمساعدة تلك الدول على مواجهة انخفاض إيراداتها العامة وارتفاع نفقاتها، وذلك بهدف دعم الميزانيات العامة لهذه الدول.
- المنح العينية والتي تمثلت في إرساليات للنفط أو المنتجات المكررة للنفط مثل البنزين والسولار، وكذلك إمدادها بالغاز.
- إقراض هذه الدول بدون فوائد.
- إيداع مبالغ بالنقد الأجنبي في البنوك المركزية لدعم احتياطيات هذه الدول، ووقف التدهور في قيمة عملاتها.

غير أن التكاليف غير المباشرة للربيع العربي فاقت هذه التكاليف المباشرة بصورة كبيرة، حيث اضطرت دول الخليج إلى اتخاذ إجراءات لتأمين دولها ضد امتداد تلك الاضطرابات إليها، والتي تمثلت في:

- رفع أجور العاملين في الدولة عدة مرات.
- رفع مستويات الدعم المقدم للمواطنين.
- منح المواطنين منحاً مالية.
- إدخال برامج للتعامل مع ارتفاع مستويات البطالة وزيادة عمليات توظيف الشباب.

وقد كانت التكلفة غير المباشرة فادحة، حيث اضطرت دول الخليج إلى تبني هذه البرامج المكلفة لمواجهة الآثار الارتدادية للربيع العربي.

من ناحية أخرى، كانت تكلفة الربيع العربي على القطاع المالي في دول الخليج محدودة جداً، حيث لم يتأثر أداء هذا القطاع بالأحداث، وذلك لأن الروابط بينه وبين القطاعات المالية في دول الربيع العربي ليست جوهرية على النحو الذي يمكن أن ينعكس سلباً على أداء القطاعات المالية في دول الخليج بصورة محسوسة.

ولقد تقاطعت أحداث الربيع العربي مع استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي في دول الخليج، بحيث يصعب معه الفصل بين آثار الاثنين على أداء القطاع المالي في دول الخليج. غير أن التطورات تشير إلى استمرار التحسن في أداء القطاع المالي، بصفة خاصة المصارف التي تتحسن قوائمها المالية على نحو واضح نتيجة عمليات التنظيف من الأصول المسمومة أو شبه المسمومة، واحتفاظ هذه المصارف باحتياطيات مالية كافية لمواجهة مخاطر التوقف عن السداد للقروض المشكوك فيها، فضلا عن ميل أرباح المصارف هذا العام الى النمو بشكل عام مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يرفع من أداء المصارف، لذلك أخذت بعض المصارف في المنطقة في تحقيق تصنيفات أعلى، وهناك كتابات تدور حاليا حول ضرورة رفع تصنيفات البنوك الخليجية في ضوء التطورات الأخيرة في هذه المؤسسات.

الشكل رقم (1)

تنبؤات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

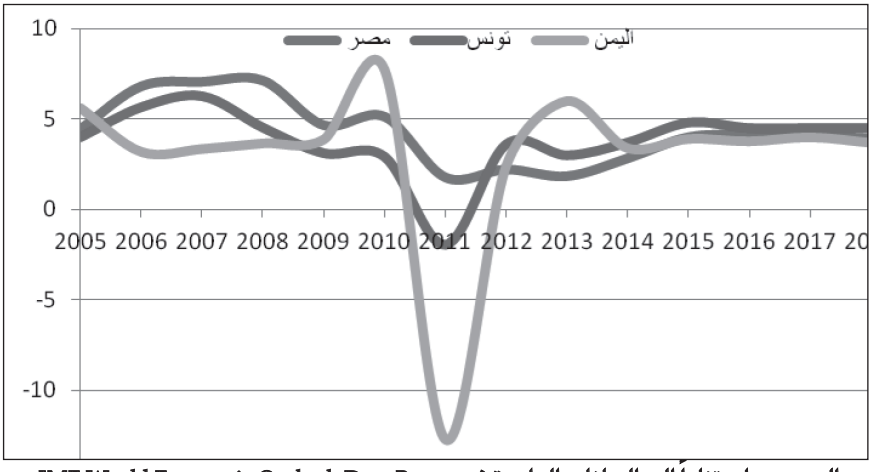

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في IMF World Economic Outlook Data Base.

رابعا: الاتجاهات المستقبلية

1 – اتجاهات النمو

وفقا لتنبؤات صندوق النقد الدولي والموضحة في الشكل التالي، فإن الاتجاهات العامة للنمو في دول الربيع العربي ليست مبشِّرة، حيث إن الاتجاه العام للنمو سيميل نحو الانخفاض مقارنة بمستوياته التاريخية.

2 – الاتجاهات التضخمية

يتوقع صندوق النقد الدولي استقرار معدلات التضخم عند مستويات مختلفة حسب كل دولة، فوفقاً لهذه التنبؤات، يتوقع أن تميل معدلات التضخم نحو التراجع، وإن كانت ستظل عند مستويات مرتفعة فيما عدا مصر، حيث يتوقع أن تشهد ارتفاعاً في معدلات التضخم على المدى المتوسط، وهي أخبار سيئة بالنسبة لمصر، حيث يعني ذلك أن ضغوط عدم الاستقرار سوف تستمر في المستقبل.

الشكل رقم (2)

الاتجاهات التضخمية

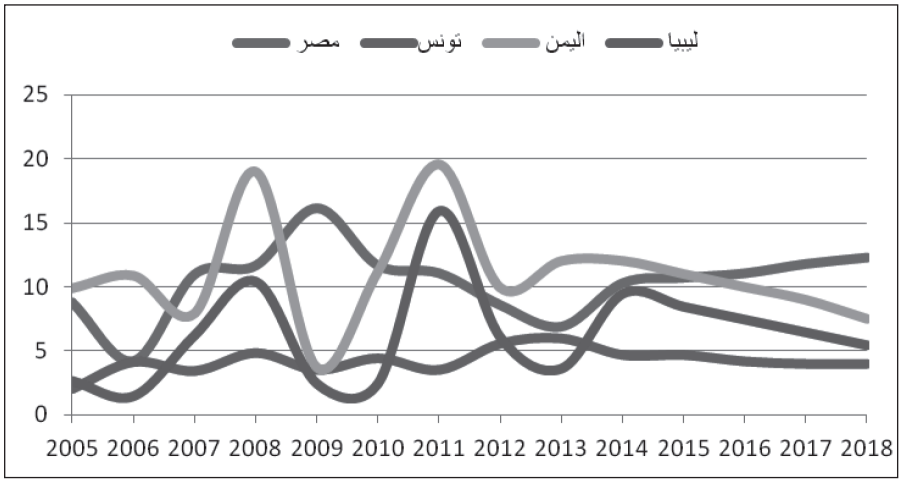

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في IMF World Economic Outlook Data Base.

3 – اتجاهات البطالة

اقتصرت تنبؤات صندوق النقد الدولي لاتجاهات البطالة في دول الربيع العربي على مصر وتونس، ويوضح الشكل التالي هذه التنبؤات المستقبلية، حيث يتوقع تحسن معدلات البطالة في تونس، وتدهور مستوياتها في مصر حيث يتوقع أن يستمر معدل البطالة في التزايد في المستقبل القريب، وهو ما يمثل أسوأ هذا التنبؤات في الحالة المصرية.

الشكل رقم (3)

اتجاهات البطالة

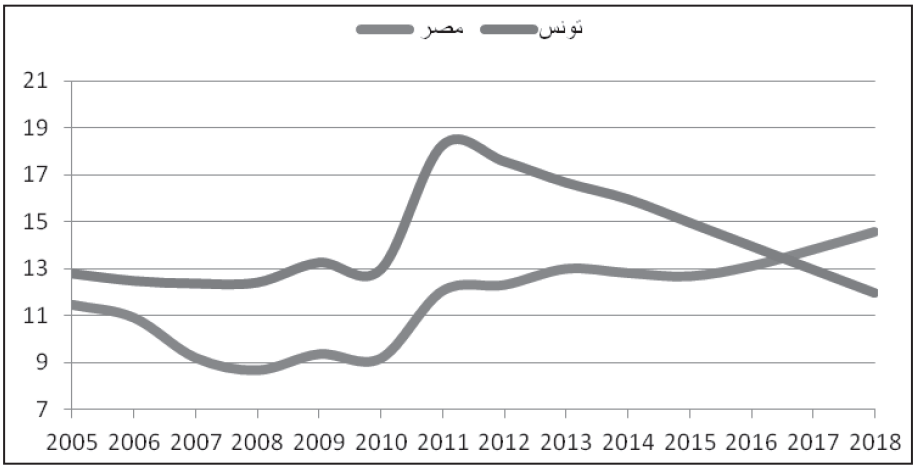

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في IMF World Economic Outlook Data Base.

4 – اتجاهات الاقتراض وتطورات نسبة الدين العام إلى الناتج

يُتوقع مع استمرار توسع الحكومات في إنفاقها العام لمواجهة متطلبات الفترة الانتقالية من زيادة في المرتبات، وزيادة الإنفاق على الدعم لتحسين المستوى المعيشي للسكان، أن يتسع عجز الميزانية العامة للدول، ويتزايد بالتالي اتجاهها نحو الاقتراض. ويوضح الشكل التالي توقعات الاقتراض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت الذي يتوقع أن تتحسن فيه الأوضاع نسبياً في تونس، فإن

الوضع مرشح للتدهور في اليمن، وبصورة أكبر في مصر، حيث يتوقع الصندوق أنه بحلول عام 2018 سوف تصل نسبة اقتراض الحكومة الى الناتج المحلي الإجمالي الى 15 % تقريبا، وهو معدل مرتفع للغاية.

الشكل رقم (4)

اقتراض الحكومة كنسبة من الناتج

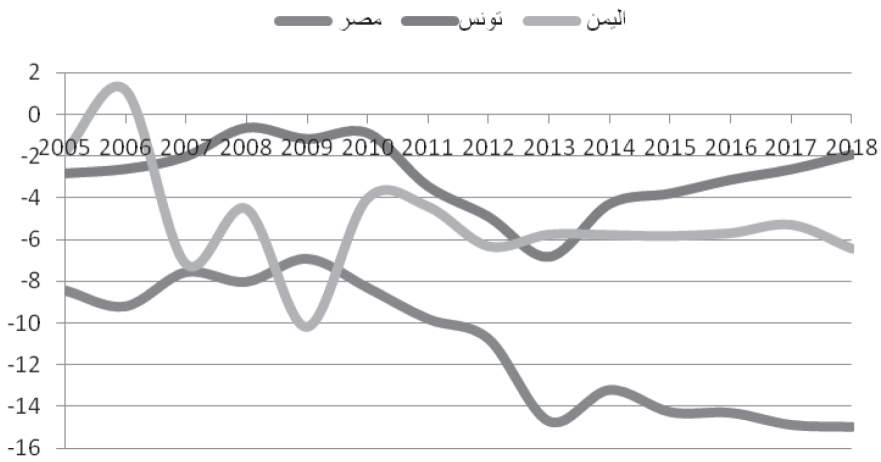

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في IMF World Economic Outlook Data Base.

من ناحية أخرى، يتوقع أنه مع تدهور الأوضاع المالية سوف يرتفع الدين الحكومي كنسبة من الناتج، في اليمن، وكذلك في مصر، بصفة خاصة يتوقع الصندوق أن ترتفع نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي في مصر لتتجاوز 100% من الناتج عام 2018، بينما يتوقع الصندوق تحسناً هامشياً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

الشكل رقم (5)

الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

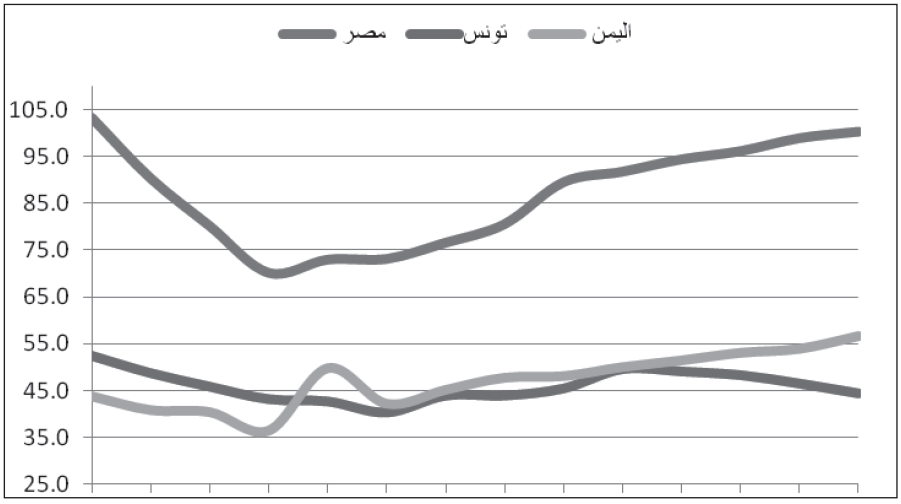

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في IMF World Economic Outlook Data Base.

الخلاصة:

هي أن هذه السيناريوهات المستقبلية تنبئنا بأن الوضع في دول الربيع العربي الأربع، مرشح للتدهور بصورة أكبر من الناحية الاقتصادية والمالية، في ضوء استمرار التوترات والنزاعات السياسية وحالة عدم الاستقرار الأمني، وهو ما يعني استمرار الضغوط نحو المزيد من عدم الاستقرار في المستقبل، وهذا الأمر الذي يستلزم الإسراع في تفعيل برامج إصلاحية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، مع ضرورة وجود حِزَم من المساعدات المالية من الدول العربية ترتبط بتعزيز تنفيذ هذه البرامج للخروج من دوامة الأزمة الاقتصادية.

الفهـرس

الموضـــوع	الصفحة
مقدمـة	457
أولاً: دور العوامل الاقتصادية في الاضطرابات السياسية في المنطقة	458
1 – سوء توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين الفئات المختلفة	458
2 –تواضع مستويات الدخول وارتفاع معدلات التضخم	460
3 – إهمال الشباب وصغار السن	462
4 – برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي	464
5 – تدهور مستوى الخدمات العامة	465
ثانياً: التكلفة الاقتصادية للربيع العربي على دول الربيع العربي	466
ثالثاً: التكلفة الاقتصادية للربيع العربي على دول الخليج	468
رابعاً: الاتجاهات المستقبلية	470
1 – اتجاهات النمو	470
2 – الاتجاهات التضخمية	470
3 – اتجاهات البطالة	471
4 – اتجاهات الاقتراض وتطورات نسبة الدين العام إلى الناتج	471
الخلاصة	474